

## النشرة رقم 1 – تشرين الثاني (نوفمبر) 2018

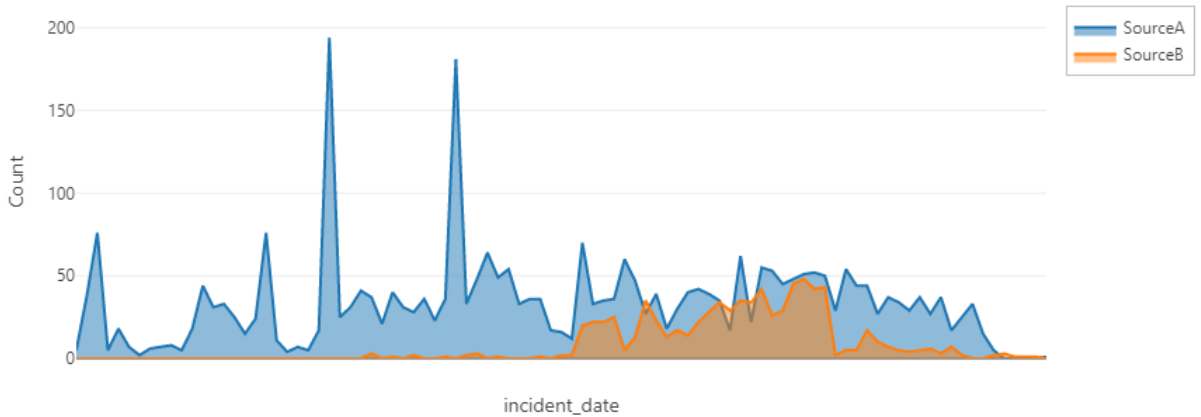
تتمثل الولاية المستحدثة للآلية في المساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/ مارس 2011. إن الآلية مهيأة لتنفيذ هذه الولاية بكفاءة وتعزيز المساءلة عن هذه الجرائم، بفريقها العامل من المحققين والمحامين وموظفي إدارة المعلومات والأدلة والمحللين – وهذا يشمل زملاء لغتهم الأم هي اللغة العربية.

ما القيمة التي يمكن أن تضيفها الآلية إلى التوثيق والتحليل الذي قام به المجتمع المدني السوري؟

➤ القدرة على بناء صورة كاملة للأحداث في سوريا من خلال إنشاء مستودع مركزي شامل للمعلومات والأدلة على الجرائم والسياق الذي ارتكبت فيه.

- تجمع الآلية المعلومات من طيف واسع من الجهات الفاعلة، ووضعنا بمثابة مستودع مركزي للمعلومات والأدلة على الجرائم في سوريا يرسم لنا صورة شاملة للأحداث بما يخدم أغراض المساءلة.
- تعمل الآلية على تأسيس أطر المشاركة لتيسير عملياتها الموسعة في جمع المواد، وقد دخلت الآلية بالفعل في عدد من مذكرات التفاهم، منها ما هو مع لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن الجمهورية العربية السورية، ومع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.
- تمكنت الآلية حتى الآن من جمع 4 تيرابايت من البيانات، أو أكثر من 900,000 سجل من لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن الجمهورية العربية السورية، ومن الدول، ومن مختلف المنظمات غير الحكومية والأفراد.
- إن المعلومات التي تجمعها الجهات الفاعلة الفردية - بما في ذلك المنظمات غير الحكومية - قد تتخذ أهمية إثباتية أكبر إذا ما اقترنت بكمية كبيرة من المعلومات التي جمعتها كيانات أخرى، بدلاً من تقييمها بمعزل عن غيرها.
- تزيد مساهمة المنظمات غير الحكومية ببياناتها إلى الآلية من فرص إدراجها في ملفات قضايا القانون الجنائي للمقاضاة لدى السلطات القضائية المتاحة حالياً ومستقبلاً.

Count vs incident\_date by source



يوضح المخطط أعلاه كيف تم تجميع البيانات التي حصلنا عليها من منطمتين قامتتا بتصنيف الوثائق والأحداث بطريقة مماثلة، وربط هذه البيانات لاستنتاج الاستدلالات وتحديد الفجوات. في هذا المثال، قامت كل من المنطمتين برصد تكرار "الحوادث" عبر الزمن، كما قامتنا

بتصنيف هذه الحوادث باستخدام فئات انتهاك مماثلة وأيضاً تصنيفها حسب موقع حدوثها. أتاح ذلك إجراء تقييم سريع عالي المستوى لأداء العمل التحليلي وتبسيط الضوء على مجالات الخبرة من أجل المتابعة مستقبلاً.

### ➤ القدرة على توفير الحفظ الجنائي للمواد

- قدمت الآلية الأولوية للحفاظ على المعلومات التي تم جمعها - ومنها البيانات الحساسة للضحايا والشهود - وفقاً لمعايير القانون الجنائي.
- حصلت الآلية على إمكانية فريدة لتخزين وحفظ كميات هائلة من البيانات بطريقة آمنة، وذلك باستخدام أحدث نظم إدارة الأدلة، والتي تضمن أعلى معايير الأمان<sup>1</sup>.
- عندما تشارك المنظمات غير الحكومية بياناتها مع الآلية فهذا لا يعني أن هذه المنظمات لم تعد قادرة على الوصول إلى هذه البيانات. يمكن للآلية أن تقدم عدة استراتيجيات لضمان الحفاظ على البيانات بأمان لأغراض المساءلة، مع الاستمرار في السماح للمنظمة غير الحكومية التي قدمتها مواصلة العمل على أساس بياناتها الخاصة.
- تقوم الآلية بتسجيل سلسلة الحيازة لكل بند من المعلومات والأدلة التي تُرَدُّ إليها، وذلك بهدف إنشاء سجل شامل لأصولها. وبالتالي، فإن سجلات الآلية ستوضح المنظمة غير الحكومية التي قدمت البيانات، وهذا يعزز من احتمال استخدام المعلومات كأدلة في المحكمة. كذلك، هذا يضمن تتبع وتنفيذ أية قيود يضعها مقدم المادة على مشاركتها في سياق مساعدة السلطات القضائية.
- إذا كانت المنظمات غير الحكومية تمتلك مواد قيمة أو لديها علم عنها، خاصة أي مواد عُرضة لخطر السرقة أو الاستيلاء أو الضرر أو فقدان، أو أن يكون تخزينها باهظ التكلفة، فنحن نشجعكم على التواصل معنا من أجل أن نساعد في هذا الشأن.
- يمكن للآلية الترتيب لجمع الأدلة المادية أو الرقمية على وجه السرعة، وسعيًا لهذا الهدف سيسافر ممثلو الآلية إلى أي موقع يلزم.

### ➤ القدرة على معالجة المواد الخام، وإزالة التكرار، ووضع علامات، واسترجاع المواد وتحليلها

- لا تستدعي الآلية من أية منظمة غير حكومية مقدمة للبيانات أن تنظم بياناتها بطريقة معينة أولاً، إذ يمكن لنظام إدارة المعلومات والأدلة لدينا استيعاب كميات كبيرة من البيانات، حتى وإن لم تكن منشأة بانتظام. لذا فنحن نشجع المنظمات غير الحكومية على ألا توجل تقديم البيانات بدافع القلق من أنها تحتاج إلى تنظيمها أولاً.
- تشغل الآلية برمجيات حاسوب متقدمة بشكل استثنائي لتنظيم المواد التي جمعت بدقة قصوى. تسمح هذه البرمجيات بما يلي:
  - ضمان إمكانية البحث السلس في المواد
  - إنشاء بيانات وصفية (ميثا داتا)<sup>2</sup> مناسبة ودمجها والحفاظ عليها لتيسير تحليل المواد الموجودة وتأييدها بأخرى
  - تتبع المواد المكررة
  - ربط الترجمات
  - فرض قيود السرية بشكل صارم

<sup>1</sup> مركز بيانات معتمد من ISO 27001؛ التدقيق المنتظم للإجراءات والممارسات؛ تقرير مراقبة منظمة الخدمة (SOC2) والاستجابة المبتكرة للحوادث والتي تعمل على تقييم وتخفيف الأحداث المادية وأحداث أمن المعلومات.

<sup>2</sup> البيانات الوصفية (ميثا داتا) هي بيانات عن الملفات والمعلومات والأدلة والبيانات الأخرى. في عملنا، تتضمن البيانات الوصفية بيانات مخصصة مثل العلامات التحليلية، بالإضافة إلى البيانات التي أنشأها النظام مثل طوابع التوقيت للملفات.

- تتضمن التكنولوجيا المستخدمة في الآلية خاصية التعرف البصري على الحروف (OCR) في النص العربي، مما يجعل المواد قابلة للبحث في نظام الآلية، وهذا بدوره يعزز قدراتنا التحليلية بدرجة كبيرة.
- تستفيد الآلية من التعاون مع معاهد التحليل الجنائي.

### ➤ القدرة على دعم التحقيقات/ الملاحقات القضائية الجارية

- تشارك السلطات الوطنية مع الآلية المعلومات الخاصة بما يجري لديهم من تحقيقات أو محاكمات، وبدورها يمكن للآلية أن تشارك البيانات الواردة إليها من المنظمات غير الحكومية مع هذه السلطات القضائية أو المحاكم المختصة – وفقاً لما يلي:
  - لن تتم مشاركة المواد إلا بموافقة المنظمة غير الحكومية المعنية، والتي يجب أن تتضمن - عند الاقتضاء - موافقة المصدر الأصلي.
  - لا يمكن مشاركة المواد إلا مع السلطات القضائية التي تحترم قانون ومعايير حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة، وحيث لا تطبق عقوبة الإعدام.
  - ستحترم الآلية القيود التي يفرضها مقدمو المواد حول كيفية مشاركة موادهم ومع من يُسمح بمشاركة. ولن تشارك الآلية المعلومات مع السلطات الحكومية لأية دولة؛ حيث إن ولاية الآلية تقتصر على دعم المحاكم والهيئات القضائية.
- تتعامل الآلية حالياً مع عشرة طلبات من سلطات ادعاء وطنية رغبة في الحصول على معلومات وأدلة من الآلية فيما يتعلق بالتحقيقات والملاحقات القضائية الوطنية الجارية لديهم.
- ستهدف الآلية إلى تقديم تغذية راجعة إلى المنظمات غير الحكومية بشأن استخدام بياناتها لدعم الملاحقات القضائية الوطنية - رهنأ بأية قيود سرية معمول بها.

### ➤ القدرة على دمج البيانات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في التحقيقات الهيكلية وملفات القضايا التي تبنيها الآلية

- يهدف التحقيق الهيكلي للآلية إلى تطوير فهم أوسع لسباق الأوضاع السورية، حيث تتطلب عملية المساءلة الفعالة هكذا فهم. ويشمل ذلك البعد الثقافي والتاريخي والجنساني للجرائم، وبناء السلطة المرتبطة بارتكاب الجرائم، والصلات بين الجرائم والأفراد.
- يوجّه التحقيق الهيكلي الآلية في جمعها للمعلومات والأدلة، ويساعدها على المضي قدماً في بناء ملفات القضايا على نحو منسّق وفعال.
- تم تكليف الآلية بإعداد ملفات جنائية تتعلق بالجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في الجمهورية العربية السورية؛ وسيكون على الآلية أن تمارس الكثير من السلطة التقديرية في اختيارها للقضايا. فنظراً للكُم الهائل من الجرائم المرتكبة، لن يكون من المستطاع المقاضاة فيها جميعاً.
- ستسترشد الآلية بمبادئ الاستقلالية والحياد في اختيارها لملفات القضايا. وبناءً على نتائج التحقيق الهيكلي، سيعكس اختيار القضايا مجموعة من العوامل، منها:

- جسامة الجرائم
- مستوى ونوع الجاني المزعوم
- فئات الجرائم التي ترمز إلى الأحداث في الجمهورية العربية السورية
- التمثيل المتوازن للجرائم المرتكبة ضد الضحايا من جميع جوانب الأحداث
- إبراز الأذى والضرر الذي يُخشى من إغفاله، مثل ذلك الذي تتعرض لها النساء والفتيات والفتيان والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الميول الجنسية المختلفة، والهوية الجنسانية و/ أو الخصائص الجنسية، فضلاً عن العنف الجنسي ضد الرجال والفتيان

- فئات الجرائم أو الأفعال أو التغاضي والتقصير الذي يدعم ارتكاب الجرائم الجارية
- التكامل مع ملفات القضايا التي أنشأتها جهات فاعلة أخرى، بما في ذلك السلطات الوطنية والمجتمع المدني وإجمالاً؛ سيعكس بناء الآلية لملفات القضايا منهجاً يركز على الضحية.

**أي نوع من التوثيق الذي تجمعه المنظمات السورية غير الحكومية ينطوي على قيمة عالية بشكل خاص بالنسبة للآلية؟**

➤ إن التوثيق المتصل بنطاق واسع من المسائل الواقعية المرتبطة بالأحداث في سوريا هو توثيق يهم عمل الآلية.

- إن مجمل ولاية الآلية التي تركز على الجرائم الدولية الجوهرية الخطيرة التي ارتكبت في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، تعني أن التوثيق المتعلق بمجموعة كبيرة من المواضيع هو توثيق ذو صلة بعملنا. علاوة على الأدلة على وقوع الجرائم، فنحن مهتمون بالأدلة حول مجمل السياق الذي ارتكبت فيه، والروابط بين الجرائم والجناة، وهذا يشمل البعدين عن الارتكاب الفعلي للجرائم لكن ربما قاموا بالتنسيق لها أو التغاضي عن ارتكابها أو المساعدة في ارتكابها بطريقة أو بأخرى.

➤ يمكن أن تتخذ الأدلة أشكالاً عديدة، كما أن المواد عالية القيمة لا تقتصر على الأدلة

- يمكن أن تتخذ الأدلة عدة أشكال؛ منها: الوثائق والصور ومقاطع الفيديو وسجلات الاتصالات وإفادات الشهود، بما في ذلك ضحايا الجرائم، والشهود الذين لديهم نظرة موسعة على الأحداث، والشهود الخبراء والشهود الذين لديهم معرفة عن بناء السلطات وكيفية ارتباطها بارتكاب الجرائم.
- لا تقتصر المواد عالية القيمة على "الأدلة" بالمعنى الضيق لها. "خيوط المعلومات" التي يمكن أن تقود إلى تحديد مصادر الأدلة أو المعلومات التي قد تساعد في العملية التحليلية هي أيضاً مواد ذات قيمة عالية. وقد تمتلك المنظمات غير الحكومية بيانات لا تبدو قيمتها الاستدلالية واضحة للوهلة الأولى، إلا أنه عند النظر إليها مقابل مواد أخرى في حيازة الآلية يمكن أن تساعد فعلياً في عملية المساءلة.

➤ حصول الآلية على معلومات عامة حول المواد التي جمعتها المنظمات غير الحكومية هو أمر بالغ الأهمية لمساعدة الآلية في عملها

- تيسيراً لتنظيم هذه المعلومات صممت الآلية استبيانين (استطلاعين) يتناولان نوع وكم وشكل ومحتوى المواد التي تحتفظ بها المنظمات غير الحكومية. يمكن للمنظمات غير الحكومية التي لم يصلها بعد هذان الاستبيانان أن تطلبهما حتى نرسلهما إليهما. تمثل نتائج الاستبيانين أساساً لتحديد فرص التعاون الفعلية.
- عند الاقتضاء، سترسل الآلية أيضاً طلبات محددة للوصول إلى مواد معينة تحتفظ بها المنظمات غير الحكومية لتيسير عمل الآلية.

**ما هي الأطر القانونية التي تحكم مشاركة البيانات من قبل المنظمات غير الحكومية مع الآلية؟**

- يرد الإطار القانوني العام للمشاركة بين الآلية والمنظمات غير الحكومية في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 248/71 (يمكن الاطلاع عليه هنا <http://undocs.org/A/RES/71/248>)، حيث دعت الجمعية العامة الكيانات المختلفة - ومنها المجتمع المدني - للتعاون الكامل معها، وعلى وجه الخصوص تزويدها بأية معلومات ووثائق في حوزتها، إضافة إلى أي شكل آخر من المساعدة يصب في نطاق ولاية الآلية. تتطلب اختصاصات الآلية - بوضوح - القيام بجمع الأدلة والمعلومات من

مصادر أخرى، تشمل المنظمات غير الحكومية. (يمكن الاطلاع على اختصاصات الآلية هنا  
(http://undocs.org/A/71/755

- وقد وقّعت الآلية بروتوكولاً مع المنظمات السورية غير الحكومية يوم 3 نيسان/ إبريل 2018 في لوزان، إذ يحدد هذا البروتوكول مجموعة من المبادئ التوجيهية الشاملة للتعاون بين الآلية والمنظمات غير الحكومية الموقعة، بل والمجتمع المدني بأسره. يهدف البروتوكول إلى ضمان التفاهم المتبادل فيما يتعلق بفرص التعاون، لتعزيز الهدف المشترك للأطراف المتمثل في ضمان العدالة والمساءلة والتعويض لضحايا الجرائم المرتكبة في سوريا. (يمكن الاطلاع على البروتوكول هنا  
(https://iiim.un.org/wp-content/uploads/2018/04/Protocol\_IIIM\_-Syrian\_NGOs\_English.pdf
- حتى الآن، تعاونت بعض المنظمات غير الحكومية مع الآلية دون الحاجة إلى إطار عمل تفصيلي مكتوب. فعلى سبيل المثال، قدمت بعض المنظمات معلومات وأدلة بناء على إقرار مبسّط وقّعه ممثل الآلية وممثل المنظمة المعنية، فيما أعرب آخرون عن رغبتهم في إنشاء مذكرة تفاهم. ومن ثم أنشأت الآلية نموذج مذكرة تفاهم لاستخدامها حينما تكون ثمة حاجة لتناول تفاصيل تشغيلية أو إجراءات عمل معينة. ويمكن تقديم هذه الوثيقة إلى المنظمات غير الحكومية عند الطلب.

**كيف يمكن للمنظمات غير الحكومية التواصل مع الآلية؟**

يمكن للمنظمات غير الحكومية الراغبة في التعاون مع الآلية أن تتواصل معنا في أي وقت على العنوان التالي

[iiimsyria@un.org](mailto:iiimsyria@un.org)

يمكنكم التنويه إلى موضوع رسالتكم لنا في خانة موضوع الإيميل حتى نعتجل من الرد عليكم.